تحاصرني الهموم .. أين أذهب؟

فاطمة المزروعي

الهموم الحياتية التي نعيشها في بعض الأوقات ماثلة ولا يوجد من هو مستثنى منها، وعندما ندرك هذه الحقيقة فإننا نجلب لأنفسنا الراحة والأمان، فشعورك أن هناك من يشاركك الهم والانشغال وأيضاً الآمال بغد أفضل مشرق هو شعور جميل يبعث على الاطمئنان.. إذا ما وضعنا هذه القاعدة نصب أعيننا، وأننا لسنا وحدنا نعمل ونخرج من منزلنا صباحاً ونعود قبل الغروب وقد أنهكت قوانا، وخلال عملنا قد نسمع كلمات قاسية من رئيسنا أو يحدث احتكاك بيننا وبين زميلنا يعكر صفو اليوم ويزيد من وجعه وألمه،

وإذا أدركنا أننا لسنا الوحيدين وأن هناك الملايين ممن يشاركوننا مثل هذا الهم والحدث، فإن الوقع يكون أخف على النفس. أستدعي هذه الكلمات لأن بين يدي رسالة وصلتني قبل عدة أيام تلقيتها من إحدى الفتيات، ملخصها الشكوى من مثل هذه الهموم الحياتية، فهي تشكو ضغوطاً تعيشها في منزل أسرتها، وتشكو وظيفتها الصباحية لأنها مزحومة بالعمل، وهي أيضاً تشكو نظرة الشك والريبة التي تلاحظها في عيون الآخرين وخصوصاً الأقارب بسبب كونها مطلقة، وفي نهاية رسالتها تسأل هل من سبيل أو طريقة للتخلص من مثل هذا الوجع اليومي؟..

ولهذه القارئة العزيزة، أولاً شكراً لحسن ظنك بي، وأيضاً شكراً لأنك تشاركينني وتشاركين قرائي مثل هذا الهم، وأريد التوضيح لك أن المشكلة في المقام الأول تأتي منك أنت فأنت التي سمحتِ باستقبال السلبيات ودفعها لتتلبسك فتؤثر على نفسيتك ويومك، ولو أمعنت التفكير لوجدت أن جميع ما ذكرتِ من ضغوط ومشاكل عبارة عن أحاسيس ومشاعر لا أكثر، بمعنى أنها ليست قصصاً واقعية مؤلمة، بل هي ببساطة حساسيتك المفرطة في النظر للأمور، ووظيفتك من الطبيعي أن يكون فيها ضغوط وعمل كثير، فهذا هو العمل، والاستثناء أن نذهب لمقار أعمالنا ونجلس إلى المكتب دون أي مهمة، أما أسرتك فرغم طول رسالتك لم تذكري موقفاً واحداً أو واقعة واحدة محسوسة.

وكما أسلفت فجميع ما تذكرينه هو مجرد مشاعر، أمك غاضبة، والدك متوتر، والدليل على هذا الجانب المفرط في حساسيتك قولك إن الناس ينظرون إليك نظرة شك وريبة بسبب طلاقك من زوجك، فكيف حكمتِ على هذه النظرة؟ هل هناك من جاء وقال لك إنه يَشك فيك؟ لا أعتقد.. والذي أقصده أن تتخلصي من حساسيتك المفرطة وتنظري للأمور بإيجابية وحينها ستجدين أن الأمور تتغير للأفضل.

كاريكاتير أعجبني

إدارة الأزمات النفسية

د. نزار نبيل الحرباوي

تعصف بواقعنا اليوم متغيرات متعددة الاتجاهات ، متغيرات تمس هوية المجتمعات وأنظمة الحكم وطبيعة التعامل مع يوميات إدارة الواقع سياسياً وفكرياً واجتماعياً واقتصادياً .

وفي ظل هذه المتغيرات ، وفي غمرة هذه الحروب والنزاعات المسلحة ومشاهد الموت والخوف والرعب والعبث السياسي ، تبرز الإشكاليات النفسية ،وتتعدد أشكال الأزمات الفردية والمؤسساتية في شتى مجالات الحياة ، والأهم منها ما يترك أثراً يتعدى الحجارة والدمار والأزمات الاقتصادية ، ويتصل بالأزمات النفسية التي تحتاج لجهود حقيقية وفاعلة للتعامل معها ، حتى لا تترسب في الوعي المجتمعي بصورة تهدد مستقبل الأجيال وطبيعة ونمط تصرفاتها .

الهدف العام الذي نطرحه كخبراء ومستشارين ومدربين في شتى مجالات التكوين التي نخوضها هو إعداد وتأهيل المشاركين في المحاضرات والندوات والمؤتمرات والفعاليات التدريبية على آليات إدارة الأزمات النفسية والإدارية في بيئة العمل والأسرة والعمل السياسي على حد سواء ، لتصويب المسار ورفع مستويات الرفاهية في العمل والحياة اليومية برغم كل التحديات القائمة من خلال إيجاد منظومة ضابطة للمشكلات هيكلياً وتنظيمياً وفردياً.

المحاور الرئيسة التي يجب على الوالدين في الأسرة ، والقادة السياسيين في المجتمعات

> الوسائل والمرتكزات التي يمكن اللجوء إليها للتعامل مع الأزمات ، مثل القواعد الضابطة للمشكلات النفسية ، وأبجديات الحلول الناجعة

التعامل معها تكمن في تعريف المشكلات وتحليلها ، وبناء منهجية فهم المشكلات النفسية والإدارية ، وفهم البواعث وتحليلها ، وكيفية التعامل معها ومنع انعكاسها على بيئة العمل ، والتوصيف اللائق لمنهجية البناء الفكري والسلوكي لمن هم في مجال مسؤولياتنا مهما اختلفت المسميات والتكتلات .

في عالم الإدارة الحديث ، هناك العديد من الوسائل والمرتكزات التي يمكن اللجوء إليها للتعامل مع الأزمات ، مثل القواعد الضابطة للمشكلات النفسية ، وأبجديات الحلول الناجعة والحلول الابتكارية لها ، بما يعني امتلاك الخبرة والقدرة على تحويل المشكلات إلى فرص ، وإعادة صياغة بنية المؤسسة والهيكلية الضابطة ، وتوظيف المشكلات في ترسيم السياسات المستقبلية .

الأمر لن يكون سهلاً ولن يستطيع القيام به إنسان غير مؤهل ، بل هي مسؤولية النخب والقيادات المجتمعية في فرض سياسات جامعة للوعي العام لفهم طبيعة المشكلات النفسية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع ، والبدء فوراً في تشكيل أنوية تعامل اجتماعي معها بحكمة وحنكة ، بشكل يجمع العطاء الإعلامي والحكومي والمؤسسي والأهلي والأسري بصورة منضبطة وموجهة .

التقدم العلمي والأمانة العلمية

حسن الحضري

مما يعوق عملية التقدم العلمي ذلك الشعور بالقلق الذي ينتاب الكثيرين من صفوة الباحثين في المجالات المختلفة، ذلك القلق الذي وإن اختلفت أسبابه فهو في جميع الأحوال يعود بالسلب على العملية البحثية ولا سيما ما يتعلق منها بجانب الإبداع والابتكار.

أما أهم أسباب ذلك القلق الذي أشرنا إليه فتكمن فيما يقوم به بعض من يتولون منصب "المنسق العلمي" –أو ما يعادل ذلك المنصب باختلاف مسمياته– من سرقة وتدليس، حيث يقومون بسرقة بعض البحوث، أو استخدام طريقة التدليس عند عرضها، أو في أقل الأحوال ضررًا يقومون باستخدام صيغة "التعميم" بغرض "التعتيم" بحيث يتعمدون إخفاء اسم صاحب البحث.

ومما يقومون به أيضًا محاباة بعض الباحثين على حساب غيرهم دون وجه حق، وهذا كله ينعكس قطعًا على الباحث المبدع الذي يتعرض لشيء من ذلك؛ إذْ كيف يبدع ويبتكر ويجتهد ثم تكون تلك هي النتيجة؟؟!!!

الأمر له أبعاد كثيرة يجب معالجتها وسبر أغوارها، والتعامل معها بالطريقة الصحيحة التي تحفظ لكل ذي حق حقه وتعود بالإيجاب على العملية البحثية والتقدم العلمي الذي هو ضرورة حتمية للتقدم في شتى المجالات.

يجب وضع آليَّة لمراقبة الأمور وفق معايير صحيحة تلائم طبيعة المجال محور البحث، يتم من خلالها متابعة المستويَيْن العلمي والعملي لكل باحث، ومتابعة طريقة إدارة المنسق العلمي لمجموعة الباحثين، مع مراعاة الدقة والحرص عند اختيار الجميع؛ من خلال اختبارات دقيقة تشمل الناحيتين العلمية والأخلاقية معًا.

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

مستقبل العلاقات الأميركية الإسرائيلية

د. زياد حافظ

ليس من السهل استشراف مستقبل العلاقات الأميركية الإسرائيلية. فخلافا لما يشاع لسنا متأكدين مما يُعتبر من الثوابت في السياسة الخارجية الأميركية أي متانة العلاقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. فهناك عدة مؤشرات تدلّ على تحوّلات كبيرة شبيهة بالتحوّلات لتحرك الصفائح التحتية الأرضية التي إذا ما تحرّكت أدّت إلى زلازل في الحدّ الأدنى أو إلى براكين متفجرة أو إلى سقوط قارات بكاملها. فما هي تلك المؤشرات؟

أولا، عامل الغضب من السلوك الصهيوني هو المؤشر الأول للتحوّلات المرتقبة. فهناك العدوانية المتزايدة في السلوك والخطاب السياسي من قبل القادة الصهاينة الذين تجاوزوا الأعراف الدبلوماسية المألوفة. صلافة السلوك تدل عن استهتار بالشعور الأميركي كما يعبّر عنه رئيس وزراء الكيان بقول مأثور: "يمكن تحريك أميركا بسهولة". ونرى ذلك القول المأثور في عديد من المدوّنات الأميركية ما يدّل عن تنامي الغضب تجاه السلوك الصهيوني. فزيارة رئيس وزراء الكيان إلى الولايات المتحدة وخطابه أمام الكونغرس دون التنسيق مع البيت الأبيض ليست إلاّ حلقة في سلسلة من الإهانات التي تعمدّها حكّام الكيان الصهيوني للرئيس الأميركي وقبله ومعه نائب رئيسه جوزيف بايدن وطبعا وزير خارجيته جون كيري.

كما لا يجب أن ننسى تدخّل رئيس وزراء الكيان الصهيوني في الانتخابات الرئيسية عام ٢٠١٢ لمصلحة المرشح الجمهوري ميت رومني وذلك ضد الرئيس أوباما بالذات معلنا التدخّل الصهيوني الإسرائيلي في الشؤون الداخلية لدولة تمدّ الكيان بالمساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية! هذا يعني تدخّل اللوبي الصهيوني بشكل مباشر ضد الرئيس الأميركي إلاّ أن هُزم كل من رومني ومعه رئيس وزراء الكيان واللوبي الصهيوني الذي يعمل لمصلحته!

استطاعت الإدارة الأميركية "بلع الموس" لاعتبارات عديدة منها الدور الوظيفي للكيان في السياسة الخارجية الأميركية ومنها الاعتبارات الداخلية كنفوذ اللوبي الصهيوني وتعاطف شرائح واسعة من الشعب الأميركي مع الكيان الصهيوني.

لكن على ما يبدو فقد طفح الكيل عند العديد من المعلّقين المرموقين في الاعلام الأميركي كما هناك استياء كبير من الكونغرس الأميركي الذي استقبل بحفاوة مسؤول دولة أجنبية لم يوفّر الإهانات للرئيس الأميركي ومعاونيه! فانتخابات عام ٢٠١٦ الرئاسية والنيابية وفي مجلس الشيوخ قد (ونشدّد على "قد") تكون مفتاحا لمساءلة الكونغرس الأميركي واللوبي الصهيوني. والمدوّنات الأميركية لوسائل الإعلام الأميركية المهيمنة والتي تنافسها مليئة بحوارات ساخنة بين مؤيّد ومعارض لسياسات الكيان وصلافة سلوك مسؤوليه. نعي أن هذا الغضب لم يصل إلى مستوى القطيعة ولكنه يشكّل محطة غير مسبوقة في العلاقات بين الولايات المتحدة والكيان.

> من تجليات زيادة ذلك الوعي بروز كتابات ومقالات في المرافق الإعلامية العادية والجامعية تبرز وجهات نظر مختلفة

ثالثا، هناك مؤشر خطير بالنسبة للكيان الصهيوني هو انقسام الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة. حتى فترة غير بعيدة من الزمن كان الكيان الصهيوني يتمتّع بدعم الأكثرية الساحقة للجالية اليهودية سواء كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين. ولكن بدأ الشرخ منذ فترة وأخذ يتنامى. فعند اليهود الديمقراطيين هناك من يتذمّر من صلافة الحكومات اليمنية الصهيونية. وليست منظمة "جاي ستريت" التي أوجدها جريمي بنيامي إلاّ دليلا قاطعا على وجود ذلك الشرخ. فهذه المنظمة ما زالت ملتزمة بأمن الكيان الصهيوني ولكنها تدعو إلى السلام وإلى حلّ الدولتين الذي ضربه عرض الحائط اليمين الصهيوني داخل الكيان. ما زال نفوذ منظمة "أيباك" كبيرا ومؤثرا في الحياة السياسية الأميركية وتدعم بشكل مطلق حكومة الكيان الصهيوني وخاصة رئيس وزرائها ولكنها أيضا أعربت عن امتعاضها لطريقة زيارة رئيس وزراء الكيان للكونغرس الأميركي بسبب الضرر الذي سيلحق بالعلاقات الأميركية الصهيونية.

وتأكيدا على تراجع النظرة الإيجابية تجاه الكيان الصهيوني في الولايات المتحدة أجرت جامعة ماريلاند استطلاعا بين الديمقراطيين أكدّت ذلك التراجع حتى قبل مجيء رئيس الوزراء. وقد نشرت نتائج ذلك الاستطلاع في مقال في مجلّة "فورين بوليسي" المعروفة بميولها الصهيونية بما يدّل عن عمق التراجع وأهمية الموضوع.

ومن مؤشرات التململ عند اليهود الأميركيين استقالة مارتن ايندايك من مؤسسة بروكنز، وهي تحظى بالمرتبة الأولى في العالم لخزّانات الفكر، من منصبه كرئيس لمكتب شرق الأوسط. المهم ليس في الاستقالة بل في كتاب الاستقالة حيث برّرها بعدم استطاعته تبرير سياسات الحكومات الصهيونية التي أصبحت تشكّل تهديدا ليس فقط على مستقبل الكيان بل حتى على مستقبل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة.

رابعا، اما المؤشر الرابع فهو زيادة الوعي لدى الرأي الأميركي بشكل عام وخاصة بين الشباب في الجامعات من تجاوزات الكيان الصهيوني لحقوق الفلسطينيين. ونرى ذلك التحوّل في المؤسسات الجامعية التي أقدمت على مقاطعة الدراسات والأساتذة الصهاينة رغم محاولات المؤسسات الصهيونية في منع ذلك. كما أن الكنيسة الانجيلية البرسبسترية بدأت منذ عدّة سنوات عملية استثمار معاكسة لمحفظاتها المالية من تصفية استثمارات في شركات صهيونية أو شركات دولية تتعامل مع المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية والجولان المحتل.

ومن تجليات زيادة ذلك الوعي بروز كتابات ومقالات في المرافق الإعلامية العادية والجامعية تبرز وجهات نظر مختلفة عما كان مألوفا طيلة عدة عقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

٤٠ ألف مستشار تحكيم دولي وهمي

د.عادل عامر

إنَّ المراكز المنتشرة التي تسمى مراكز التحكيم حتى المعتمد منها ليست مراكز للتحكيم، بل هي للتدريب على التحكيم الدولي، لتأهيلهم لتولي قضايا. أنَّ مراكز التدريب على التحكيم حتى المعتمد منها لا يعطي سوى شهادة اجتياز دورة التدريب على التحكيم، ولا تعد هذه الشهادة ضمانا بأن من يحملها أصبح محكمًا دوليًا، أما غير المعتمدة فتقدم مناهج ضعيفة للمتدربين، وشهادتها غير معتمدة، كما أنها لا تحصل على تصديق من أي جهة حكومية، كوزارة العدل أو وزارة الخارجية وليس كما تدعي تلك المراكز. أن الشخص الدارس في هذه المراكز وفي هذه الفترة الوجيزة، لن يكون قادرا على رفع قضية دولية والتحكيم فيها على ارض الواقع، فهو درس ليعطى شهادة أو هوية مستشار يحملها في جيبه فقط وللتباهي والاستعراض وكتابتها في جدارية المحامي، دون أن يمارس التحكيم الدولي الحقيقي لأنه غير مؤهل، كما انها تعطى لغير دارسي القانون.

البعض يستغل سذاجة بعض الشباب في الحصول على لقب "مستشار تحكيم دولي" كما يعتقدون، ويقوم باستخراج بعض الكارنيهات التي تحمل تلك الصفة والتي تعتبر تزوير رسمي، ولكن الدولة عليها عامل أساسي في تركها لتلك المراكز التي تقوم بعمليات نصب على الشباب.

> لا يمكن أن نطلق على أي شخص لقب مستشار إلا إذا كان هناك نص أو لفظ في القانون يعطيه هذه الصفة

فقد بلغ بعض عدد حاملي هذه الكارنيهات أكثر من ٤٠ ألفا وفق قاعدة بيانات موجودة لدى أحد الأعضاء، وأصبحت موردًا لاستنزاف أموال المحامين كمؤسسة تساهم في النصب على المواطنين.

"مستشار دبلوماسي.. مستشار تحكيم دولي" لقبان يخضعان لقائمة المهن السيادية، لكن يتم التعامل معهما من منطلق مادي بحت..

بحسب إعلان المركز الإفريقي للتحكيم الدولي، الذي يؤكد حصول حامل اللقب على شهادة موثقة وكارنيه وإمكانية وضع المهنة في البطاقة– وفقًا لمازن– أحد العاملين بالمركز، صفة الدبلوماسي والقضائي اللذين ينظّمهما القانون بضوابط مشددة يمنحهما المركز الإفريقي بعد دراسة ٥ أيام "كل يوم ٣ ساعات ونصف. لان العبرة في التعامل مع هذه الهيئات يرجع إلى المواطن نفسه فإذا كانت هذه الهيئة غير مؤهلة مهما كانت مميزات الشهادات التي تمنحها للدارس فسيتم رفضها شعبيا، فالناس ستتعامل مع الهيئات المعتمدة المؤهلة التي لديها علم مثلها مثل أي مدارس خاصة مثلا، فانا ضد تدخل الدولة في هذه الهيئات فالناس هي القادرة على حماية مصالحها بنفسها.

فوضى مراكز التحكيم في بعض البلدان جاء بسبب الفوضى التي تعيشها، ونتج عنه قيام أي عدد محدود من الأشخاص قادر علي تأجير أي مكان ويسميه مركز تحكيم ويصدر شهادة بعد حضور تدريب لا يتجاوز ٥ أيام ومع المنافسة أصبحت هذه المراكز تتبارى في إضافة ألقاب بشهاداتها مثل لقب "مستشار تحكيم دولي"، فهذه المراكز استغلت كلمة مستشار وفوجئنا بشهادات يكتب بها السيد المستشار فلان الحاصل علي درجة التحكيم الدولي وبجانب الصورة في هويته تكتب عبارة (تسهيل مهمة حاملها)، ومع مزيد من المنافسة بدأوا في توثيقها، ومن هنا خلقوا لهم سوقا رائجة لإغراء المحامين والحقوقيين العرب للحصول علي هذه الشهادات مقابل مبالغ مالية .

أن توثيق شهادات هذه الدورات من أي جهة مهما علا شأنها لا يعد شرطا لاكتساب صفة المحكم وليس مستشار تحكيم دولي كما أن هذا التوثيق ليس دليلا أو حتى قرينة على أن الشخص بات أهلا للتحكيم، لأن التحكيم يتضمن مراحل ومهارات خاصة لن يستطيع الشخص "المتدرب" الوصول إليها أو اكتسابها إلا بعد ممارسة لا تقل عن سنوات.

أن هناك قوانين للتحكيم الدولي ، وهذه القوانين لها قواعد وهناك هيئات معترف بها ولها مصداقية يمكن التعامل معها لدراسته، مؤكدا أنه لا يمكن أن نطلق على المتدرب الحاصل على دورة في التحكيم الدولي صفة مستشار، لأن لقب مستشار لا يحمله أي شخص إلا من أعطى له القانون هذه الصفة، لان جميع القضاة أيضا لا يصح أن نطلق عليهم لقب مستشار تبعا لقانون السلطة القضائية فالقاضي لقبه "قاضي" مهما كانت درجته، أما المستشار لفظ دارج تعودت الناس على استعماله في تلقيب للقضاة، ولا يمكن أن نطلق على أي شخص لقب مستشار إلا إذا كان هناك نص أو لفظ في القانون يعطيه هذه الصفة.